هل تؤدي الطائفية السياسية إلي فشل الدول اقتصادياً؟

لبنان نموذجاً

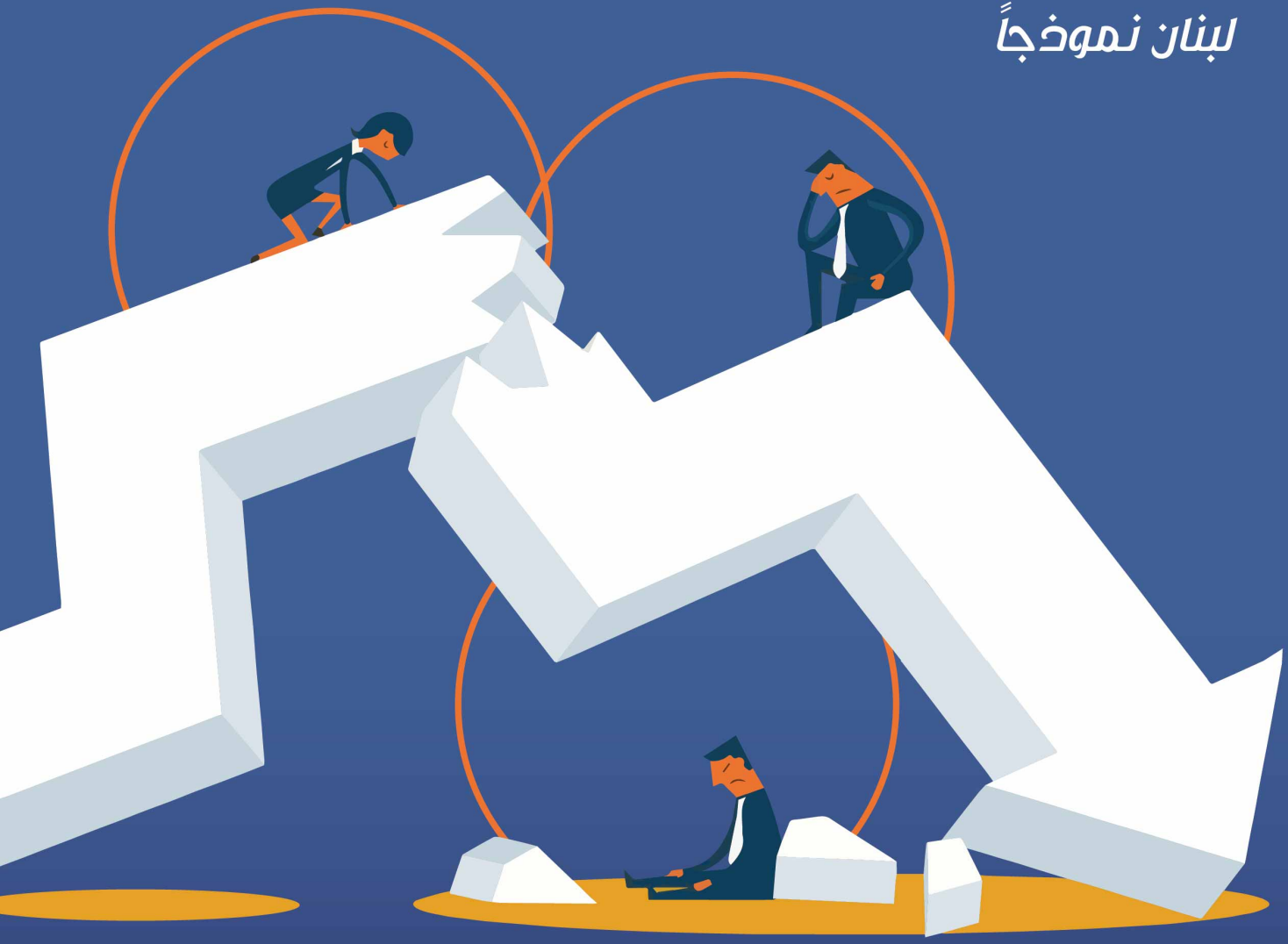

COMMON INTEREST
Solutions

هل تؤدي الطائفية السياسية إلى فشل الدول اقتصادياً؟ لبنان نموذجاً

تعاني المنطقة العربية من الأثار السلبية جراء الطائفية بمختلف أنواعها؛ الدينية والسياسية والعرقية؛ والتي تنتهي حتما بالفشل في إدارة المواد الاقتصادية وقيام الدولة بدورها في تنظيم النشاط الاقتصادي والاجتماعي. في لبنان أدت المحاصصة السياسية إلى آثار مدمرة انتهت بإعلان لبنان إفلاسها وخروج نظامها المصرفي عن السيطرة، كما أن الطائفية الدينية قد تفضي إلى فشل الدول على كافة الأصعدة كما يحدث في اليمن، أو حدوث حروب بالوكالة واستنزاف الموارد الاقتصادية كما يحدث في العراق، أو انتشار النزاعات المسلحة والذي عانت منه ليبيا.

رغم ما تميز به الاقتصاد اللبناني وانتهاجه النظام الاقتصادي الحر والذي جعله مقصدا للأموال والاستثمارات العربية والغربية، الأمر الذي جعل الغرب ينظر لها بأنها سويسرا الشرق، إلا أن هذه الأموال لم تساهم بتكوين حالة من النمو المستدام وتحقيق التطور الاقتصادي والتنمية المنشودة، حيث انصب تركيز لبنان على القطاع الخدمي دون تطوير حقيقي للقطاع الإنتاجي، وهو الأمر الذي جعل الاقتصاد اللبناني منكشفا على الخارج، علاوة على المحاصصة السياسية التي استنزفت الاقتصاد اللبناني، حيث أدى ترتيب توافقي أكثر توازناً لتقاسم السلطة إلى تضخم حجم القطاع العام أكبر وتزايد الفساد وتراجع في استقلاليته، واهتم القطاع العام بالممارسات الريعية المفترسة على أسس طائفية، وفي النهاية لم تكن الدولة متمتعة بقدر من الاستقلالية البيروقراطية والقدرات الاستخراجية والأجندة الوطنية. وانتهت بإعلان لبنان إفلاسه والحجز على أموال المودعين في البنوك وانهيار قيمة العملة، فكيف وصلت لبنان لهذا الوضع؟

الطائفية بالمنطقة العربية

تتميز المجتمعات بأشكال كثيرة من التعدد سواء كان تعدد ديني ومذهبي، أو ثقافي أو لغوي، أو اجتماعي قبلي وعائلي وعشائري، أو تعدد أثنى، ولم تخرج المجتمعات العربية عن هذا النسق المجتمعي، بل هي من أثر المجتمعات التي تزخر بالتعدد بكافة أشاله وألوانه، وكان هذا التلاقي بين الثقافات والانتماءات الأولية يشل عامل تقوية للمجتمعات العربية، حيث بنت من خلالها عدة حضارات عريقة، لكن نتيجة للحروب والصراعات السياسية وظاهرة الاستعمار الأوروبي التي شهدها العالم العربي نشبت مفاهيم وقضايا الطائفية والأقليات، وقد أضحى هذا التنوع يشكل عائقاً أمام التماسك الاجتماعي مع ظهور مشاعر الاستبعاد التي يغديها الإحساس بالمظلومية من التخصيص السلطوي للقيم وتفاوت أو عدم عدالة توزيع الموارد والثروة بين المكونات المجتمعية في المدن والريف وتظهر الطائفية في الوطن العربي لعدة أسباب منها الاستجابة لتهديدات متصورة للأمن أو من أجل التمثيل الكافي في النظام السياسي.

وتختلف طبيعة الطائفية بدرجة كبيرة في الوطن العربي وهذا نتيجة لاختلاف التركيبة العرقية الدينية في كل دولة ممل يشكل بيئة سياسية مختلفة وأيضا يتأثر بطبيعة التحالفات الخارجية والأهداف التي تحددها تلك الجهات الفاعلة مثل الصراع في سوريا والعراق وأيضا اليمن وبالطبع لبنان حيث نجد الطائفية من الداخل تمزق العراق وتضعف من قدرة الدولة على بسط النفوذ الكامل على ثرواتها بالإضافة لعدم الاستقرار الكافي وأيضا ساهمت التحالفات الطائفية والنفوذ الإيراني في تعميق الأزمة الروسية وزادت تعقيدات المشهد السوري منذ 2011 فضعف الاقتصاد السوري

بشكل كبير للغاية وأصبحت الدولة السورية ممزقة بين طوائف عدة وتأثيرات لقوى خارجية طائفية، وأيضا تعرض اليمن ولبنان لنفس التأثير الطائفي الخارجي وتدهور الاستقرار السياسي في البدان بشكل كبير بالإضافة إلى تراجع اقتصادي قوى وتدهور لمختلف القطاعات الاقتصادية.

ولذلك فإن اللعب على الوتيرة الطائفية ساهم في تعرض تلك الدول لخسائر كبير وتدهور ضخم في خطط تنميتها نتيجة لتلك الآثار المدمرة والصراعات التي أدت إيها والتي ساهمت في إهدار قيمة الثروات التي تمتع بها تلك الدول وزيادة معدلات اللجوء والهجرة إلى الخارج هروباً من تلك الأوضاع الصعبة.

الإشكالية الطائفية ومدى تأثيرها في الاقتصاد اللبناني

تؤثر الطائفية، باعتبارها الهيكل السياسي للدولة القائم على اقتصاد السوق الحرّ على مكانة المواطنين اللبنانيين من حيث الطائفة التي ينتمون لها، بدلاً من التعامل معهم على أنهم مواطنين ويؤدي هذا إلى تأثيرات واسعة على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للناس وعلى عملية إعادة الإنتاج الاجتماعي، لا سيما وأن الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية تتحقق من خلال الانتماء المجتمعي للفرد. في الممارسة العملية، تتشكل الطائفية في لبنان من خلال سياق قانوني محدد لقانون الأحوال الشخصية، الذي يقر أي شيء من التشريعات المتعلقة بالزواج والطلاق وحضانة الأطفال والميراث والولادة والوفاة، وذلك نسبةً لقوانين كُلٍ من محاكم الديانات العائدة لكلّ طائفة. إضافة إلى كون هذه البنية القانونية الطائفية تمثّل القناة للوصول إلى التمثيل السياسي.

ويعد لبنان من أكثر أقطار الوطن العربي تنوعاً وتعقيداً، ويضم عددًا كبير من التكوينات الطائفية والمذهبية، والنظام اللبناني ذو خصوصية كبيرة حيث أنه يعكس تنوعًا طائفيًا كبيرًا وسبب ذلك العديد من الأزمات علي مر تاريخه الطويل، ويضم لبنان نحو 18 طائفة تشكل كل طائفة كياناً منفصلاً وكل طائفة تسعي للسيطرة علي البنية السياسية اللبنانية وتسعي لتوفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية لطائفتها، ومن أبرز الاتفاقات التي أوجدت حلولاً توافقية للصراعات الطائفية في لبنان كان اتفاق الطائف والذى أدى إلى تغيرات سياسية واقتصادية في هيكل النظام اللبناني ، فاتفاق الطائف الذي وضع حدًا للحرب الأهلية اللبنانية (1975-1990) أعطى سوريا حق الوصاية على لبنان، وجعلها صاحبة النفوذ الأول والمباشر فيه لفترة طويلة، كما جعلها أيضًا المشرف لعملية إعادة الإعمار "، والتي كان للمملكة العربية السعودية دور بارز فيها عن طريق الدعم الاقتصادي والاستثمارات الطائلة التي قامت بها، من خلال الثقة التي أولتها لرئيس الوزراء اللبناني الأسبق، رفيق الحريري؛ حيث كانت أولويات دمشق المتعلقة بتوازناتها الداخلية، وموقعها الإقليمي ، هي المحدد لكيفية إدارتها الملف اللبناني عبر ورقتي "المقاومة"، التي لعب فيها حزب الله دورًا أساسيًا، وورقة "إعادة الإعمار" والبناء الاقتصادي والمالي، التي قادها الحريري.

ومن أبرز سمات النظام اللبناني التقسيم الطائفي للسلطات الدستورية والمناصب الإدارية، بحيث يضمن تمثيل فئات معينة بشكل طائفي، وقد عالج اتفاق الطائف تلك التفاوتات من أجل تخفيف حدة الصراع بين الطوائف المختلفة. وتؤثر تلك التقسيمات بشكل كبير على تكافؤ الفرص والابتعاد عن الاختيار المبني على الكفاءة وكان اتفاق الطائف قد ركز على إعادة بناء ما هدّمته الحرب الأهلية من مرافق عامة وبنى تحتية، كشرط أساسي للنهوض بمناخ الاستثمار وتحسين معدلات النمو

الاقتصادي. لكن على الرغم مما تحقق على هذا الصعيد في النصف الثاني من التسعينات فإن ما آلت اليه أوضاع شبكات البنى التحتية والمرافق العامة سرعان ما انتهت بعد فترة وجيزة نسبياً من انطلاق المشروع الاعماري، الى درجة مريعة من التردي، على النحو الذي تشهد عليه راهنا حالة قطاعات الكهرباء والطاقة والمياه والنقل العام والتعليم الرسمي (في حلقاته الثلاث: التعليم العام، التعليم المهني، التعليم العالي). وذلك نتيجة الطائفية التي مزقت المؤسسات نتيجة التنافس عبر سياسات توزيعية لاستقطاب الجماهير جعلها تتغاضى عن تحمل المسؤولية عن ضعف حجم الاستثمار العام الى حدود دنيا غير مسبوقة (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي القائم وكنسبة من إجمالي الاستثمار الرأسمالي). هذا ما جعل النمط الفعلي لتطبيق اتفاق الطائف يتزامن مع تموضع للسياسات المهدرة للثروات وضعف في كفاءة المؤسسات.

وعلى مدار العقود الثلاثة كان اللوم دائما موجهاً للطبقة الحاكمة ويحملها الشعب المسئولية عن التدهور المستمر وعدم القدرة على مواجهة التحديات وهذا ما اتضح بشكل قوى في حراك 2019 للمطالبة بسياسات فعالة لمواجهة هذا التدهور وأيضاً ظهرت مطالبات ليست بالقليلة تطالب بإعادة النظر في تغيير النظام القائم على المحاصصة الطائفية لأنه سبب رئيسي في تردي الأوضاع الاقتصادية. وقد اتضح مدى تأثير الطائفية أيضا بعد الأزمة السورية حيث كانت لبنان من أكثر المتضررين نتيجة التحالفات الطائفية والتي أدت إلى تدهور في المؤشرات الاقتصادية.

لبنان من الانتعاش الاقتصادي إلى الإفلاس

شهد الاقتصاد اللبناني تحولات دراماتيكية وخاصة منذ الألفينات، حيث أنها كانت فترة مليئة بالأحداث السياسية والتي أثرت على كافة مجريات الحياة الاقتصادية والاجتماعية بلبنان وكانت تلك الفترة تكريساً للمحاصصة الطائفة بلبنان، فمنذ منتصف عام 2000 وحتى عام 2005 شهد لبنان تطورات اقتصادية جيدة، إذ سجلت معظم المؤشرات تحسناً ملحوظاً وتحديداً بعد الانسحاب الاسرائيلي من الجنوب، ولكن شهد العام 2005 و2006 ضغوط اقتصادية هائلة نتيجة اغتيال الرئيس الحريري في 2005 وحرب تموز 2006، حيث انخفض النمو الحقيقي الى 2,7% عام 2005 ومن ثم الى 1,6% عام 2006 مقارنة بنحو 5,06% عام 2004، وتدهورت معظم المؤشرات الاقتصادية. وبنهاية 2006، بدأ لبنان يشهد فترة من التحسن الاقتصادي حتى عام 2008 حين اندلعت الازمة المالية العالمية، والتي استفاد لبنان منها حتى العام 2010 عكس معظم الدول المتقدمة والنامية، فحقق لبنان طفرة اقتصادية غير مسبوقة وارتفاعا في اسعار العقارات وفي ودائع المصارف والتحويلات الخارجية ليبلغ متوسط نمو الفترة 2007 – 2010 حوالي 9,2%. وفى الفترة من عام 2011 ل 2014 كان لبنان من أكثر الدول تأثراً باندلاع الاضطرابات في عدد من الدول العربية، فمن الضغوط التي واجهتها مصارفه العاملة في كل من مصر وسوريا، الى تراجع تجارة الترانزيت والتصدير براً وصولاً الى انخفاض عدد السياح، وتدفق ما يفوق عن مليون نازح سوري والضغوط التي شكلها هذا الأمر على البنية التحتية.

شكل رقم (1): معدل نمو الناتج المحلى للبنان في الفترة (2000-2021)

مصدر البيانات: قاعدة بيانات البنك الدولي

وقد أدى تراجع الاقتصاد اللبناني منذ الربيع العربي، وصولا إلى الحرب الروسية والأوكرانية، ومرورا بما خلفته جائحة كورونا من توقف الأنشطة الاقتصادية وخاصة آثرها على التجارة الخارجية والسياحة، بالغ الأثر على الاقتصاد اللبناني تبع ذلك تزايد مضطرد في الدين العام المحلي والخارجي، وقد ارتفع العجز المالي واسفر عن تزايد في الدين العام، وهو ما عرض النظام المالي بأكمله إلى الضعف، وفي ظل الركود الذي يعانيه الاقتصاد اللبناني فإنه أقل قدرة على توليد المزيد من الإيرادات ومن ثم تظل احتمالية التوجه للاقتراض الخارجي قوية، إن الاختيار بين الاستقرار الاقتصادي قصير الأجل والاستدامة المالية المتوسطة الأجل هو مثال واضح على المعضلات التي تواجه صانعو السياسة في لبنان . والجدير بالذكر أنه كان من الصعب على الاقتصاد اللبناني توفير سيولة كافية لتمكين الحكومة من الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالديون. ومع ذلك، فإن تراكم الدين العام سوف يؤدي إلى تضخم كبير في خدمة على المدى الطويل.

يواجه لبنان أزمات كبيرة خلال الفترة الحالية وشهدت لبنان تردي في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية نتيجة اختلال العمل في عدد من المؤسسات والقطاعات القائمة على الاستيراد. وتمثلت مظاهر الأزمة الاقتصادية في انخفاض احتياطيات النقد الأجنبي إلى حوالي 11 مليار دولار في عام 2022، كما أن التعثر غير المسبوق الذي يعاني منه القطاع المصرفي والذي صاحبه حجز أموال المودعين بالدولار وقد ساهم هذا في اهتزاز الثقة الخارجية ، علاوة على ذلك تزايدت عمليات الدولرة بالسوق المحلي، وخروج رؤوس الأموال من لبنان. كل هذه العوامل عمقت من أزمة الاقتصاد في ظل جائحة كورونا بما يقوض فرص الاستدامة المالية بلبنان . واستمر العجز في المالية العامة في العامين 2020 و2021، بسبب الاختلالات الهيكلية في النظام الضريبي، وتراجع النمو الاقتصادي، وسياسات التقشف، وأيضا التراجع الحاد في الإيرادات الضريبية نتيجة الركود الاقتصادي وارتفاع نسبة التهرب الضريبي وتحقيق معدلات نمو سالبة كما في شكل رقم (1).

ويعد تخلف الحكومة اللبنانية عن سداد أقساط الديون أو إعادة هيكلة الالتزامات المالية أحد الظروف المعوقة للتكيف المالي، كما أن للتخلف عن سداد الديون عواقب وخيمة إذ يحد من قدرة الدولة على الوصول إلى التمويل مستقبلا. فقد تخلت لبنان عن سداد ديون مستحقة بقيمة 1.2 مليار يورو في 9 مارس 2020، لعدم وجود سيولة كافية لدى الحكومة لتوفير المستلزمات الطبية والاحتياجات الأساسية للمواطنين إبان انتشار جائحة كورونا.

إن الإفراط في الاستدانة والتي وصل معها الدين العام إلى مستويات قياسية وصلت إلى 360% بنهاية السنة المالية 2021، مع انخفاض كبير في حجم الاحتياطي الأجنبي

لدى مصرف لبنان المركزي، وتأمل لبنان في التوصل لاتفاق مع صندوق النقد الدولي من أجل الحفاظ على الاستقرار الداخلي ولإعادة بناء الثقة في النظام المصرفي ومن المخطط أن تصل بحجم الدين لنحو 101% فقط بحلول عام 2026.

وأدت التحديات الاقتصادية والمالية والنقدية التي يشهدها لبنان إلى انهيار سعر صرف الليرة بنسب غير مسبوقة، لا سيما في ظل غياب المعالجات السليمة والمستدامة، واستمرار سياسة التمويل من خلال الاقتراض. وارتفعت نسبة الفقر في لبنان، خلال هذا العام، بفعل الأزمة، على نحو كبير، بحسب تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، إذ طال الفقر 74% تقريباً من مجموع السكان في لبنان، بعدما سجل 55 في المئة في عام 2020، و28 بالمئة في 2019.

نحو بناء نموذج اقتصادي جديد بلبنان

إن تحقيق الاستدامة المالية وإعادة الضبط المالي تتطلب توصل لبنان إلى اتفاق بشأن إعادة هيكلة الديون ووضع برنامجا للتكيف الهيكلي لتحقيق الإصلاح المالي والاقتصادي. واللذان يشكلان أساسا لاتفاق محتمل مع صندوق النقد الدولي- والذي يعطي شهادة ثقة في الاقتصاد - بما يسهل وصول لبنان إلى مصادر التمويل الأجنبي، والتي ستفتح المجال أمام الدائنين الدوليين للاستثمار في السندات اللبنانية علاوة على ما تقدم تحتاج لبنان إلى إصلاح هيكلي في بنية النظام الضريبي، فضلا عن فرض ضريبة الثروة- لتوفير مصادر أخرى للإيرادات والحد من التفاوتات الكبيرة في الدخول، وتحجيم الفساد والتهرب الضريبي لزيادة القاعدة الضريبية، ومن جهة أخرى ترشيد أوجه الإنفاق لإعادة التوازن للمالية العامة . لا سيما مع وصول العجز المالي إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي.

وقد بات الاقتصاد اللبناني في حاجة إلى سياسات تصحيحية جديدة ولكن قبل هذا ما زال لبنان يحتاج إلى تغييرات سياسية قوية تركز على فتح أفق الحوار ونبذ الطائفية والعمل على تعزيز مبدأ المواطنة والنأي عن الدخول في تحالفات وصراعات طائفية لأنه في ظل الاضطرابات التي يشهدها الإقليم فمصلحة لبنان السياسية والاقتصادية لابد أن تكون متوازنة وتراعى مصالح لبنان أولا وينبغي أيضاً على التوازي العمل على اتخاذ سياسات اقتصادية مهما تكن صعوبتها لمعالجة هذا التردي في الأوضاع الاقتصادية بحيث يركز على معالجة المشكلات الهيكلية للاقتصاد اللبناني وفى مقدمتها: -

- استعادة دور الدولة اللبنانية والعمل على زيادة الخدمات وتحسين كفاءتها، علاوة على تعزيز الشفافية والحوكمه والتعايش السلمي بين أفراد المجتمع باعتبار المجتمع نسيج واحد بعيدا عن الطائفية والمحاصصة بكل اشكالها وصورها.
- تعزيز مشاركة القطاع الخاص وتقوية أداوره، فلازالت هناك فرص لجعل لبنان قبلة للمستثمرين من الشرق والغرب نظرا لطبيعتها الجغرافية وكونها مصدرا للجذب السياحي وانفتاحها الثقافي على العالم.
- العمل على إيجاد آليات تقليل من تأثير الطائفية في المؤسسات والقطاعات المختلفة من أجل توفير فرص عمل للجميع بدون تمييز، حيث أن الوضع القائم والذي يجعل القطاع العام يعمل وفقا لأساس بيروقراطي طائفي لا يزيد الاقتصاد اللبناني إلا ترديا.
- إعادة صياغة النظام الضريبي من جديد بحيث يكون أكثر فعالية ويراعى الاختلافات الاجتماعية، وبناء علاقات اقتصادية متوازنة مع الجميع وليس على أساس التحالفات الطائفية.

1- مروة عبد المنعم بكر، الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة فى العراق ,مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، إبريل 2022

2- الطائفية في الشرق الأوسط، التداعيات على الولايات المتحدة، مؤسسة راند، 2018

3- Rima Majed ، The Political (or Social) Economy of Sectarianism in Lebanon,2017, at: https://cutt.us/spLvQ

4- ، ليديا أسود، لاقتصاد السياسي اللبناني: من اقتصاد مفترس إلى اقتصاد يلتهم نفسه ، 2021 https://cutt.us/PhtVt

5- https://cutt.us/cxrW8 ،د. حازم الببلاوي، لبنان بين الأمس واليوم رؤية اقتصادية لمشكلة متفاقمة

6- Dakhlallah, K. M. (2020). Public debt and fiscal sustainability: the cyclically adjusted balance in the case of Lebanon. Middle East Development Journal, 12(2), 340-359.

7- Kassim M. Dakhlallah, 2020, The dilemma of public debt in Lebanon, Economic Research Forum (ERF), JUNE 30, 2020, https://cutt.ly/BE9ay2R

8- ,قناة العربية، حاكم مصرف لبنان: الاحتياطي الأجنبي انخفض 2.2 مليار دولار منذ بداية 2022 ، 6/2022 https://cutt.us/bJo61

9- اسحاق ديوان، لماذا يصعب للغاية حل مشكلة الدين العامّ في لبنان؟، المركز اللبناني للدراسات، 20 أبريل 2020، https://cutt.ly/WE9an5f

10- Fitch Ratings, Fitch Affirms Lebanon's Long-Term Foreign-Currency IDR at 'RD' Wed 18 Aug, 2021, https://cutt.ly/vE9av5j

11- اقتصاد الشرق، لبنان يستهدف خفض الدين العام إلى الناتج المحلّي من 360% إلى 101%، مايو 2022، متاح على: https://www.asharqbusiness.com/article/37310

12- الاسكوا، الإسكوا تدق ناقوس الخطر: الفقر يطال أكثر من ثلاثة أرباع السكان في لبنان، 3 يوليو 2021، متاح على https://shorturl.at/adft9

13- ليديا أسود، الاقتصاد السياسي اللبناني: من اقتصاد مفترس إلى اقتصاد يلتهم نفسه، مركز مالكوم-كير-كارنيغي، مارس 2021 https://cutt.ly/eE9aW6B